



مذكرة أنقرة بشأن الممارسات الحسنة للنهج المتعدد القطاعات لمكافحة التطرف العنيف

مقدمة

تتناول وثيقة الممارسات الحسنة هذه دور المؤسسات الحكومية والهيئات والمجتمع المدني في مكافحة التطرف العنيف. وقد تم إصدارها استناداً إلى ردود أعضاء المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب على الاستبيان الذي أعده مركز الشرطة الوطنية التركية الدولي لمكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية بالتعاون مع وزارة الخارجية التركية. كما أن هذه الوثيقة تتضمن مناقشات ورش عمل المجموعات الفاعلة في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف بشأن النهج المتعدد القطاعات لمكافحة التطرف العنيف الذي عقد في أنطاليا وأنقرة، تركيا، في ديسمبر/ كانون الأول 2012 ومارس/ آذار 2013. تم تنظيم هذه الورش في تركيا كجزء أساسي من جدول عمل الفريق الفاعل لمكافحة التطرف العنيف في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب الذي يركز على المؤسسات. إن هذه الوثيقة مكتملة أيضاً للممارسات الحسنة حول التواصل مع المجتمع المحلي وخفارته كأدوات في مكافحة التطرف الذي يستخدم العنف.

وتهدف هذه الوثيقة غير الملزمة إلى تزويد أعضاء المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب وغيرهم من أصحاب المصلحة بقائمة غير حصرية من الممارسات التي تعكس تجربة عدد من الأعضاء في مواجهة التطرف العنيف.

ونشجع جميع الدول على النظر في استخدام هذه الممارسات الحسنة غير الملزمة في حين تؤخذ احتياجاتها وظروفها المحلية بعين الاعتبار، بما أنها تتطلع إلى وضع وتنفيذ السياسات و/ أو البرامج الوطنية لمكافحة التطرف العنيف كجزء من جهد أوسع لتنفيذ العنصر الأول من إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وينبغي أن يكون تنفيذ هذه الممارسات متسقاً مع القانون الدولي لحقوق الإنسان المعمول به وأن يأخذ في الاعتبار التاريخ، والثقافات، والنظم القانونية المتنوعة بين الدول.

إن مذكرة أنقرة هذه للممارسات الحسنة للنهج المتعدد القطاعات لمكافحة التطرف العنيف تكمل مذكرة روما في يونيو/ حزيران 2012 للممارسات الحسنة بشأن فك الارتباط بالسجن وإعادة تأهيل مرتكبي العنف المتطرف. كما أنها تتعلق مباشرة بمجموعات ورش عمل مكافحة التطرف العنيف في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب العاملة بشأن دور مشاركة المجتمع المحلي وتوجه الشرطة نحو المجتمع في مكافحة التطرف العنيف، التي عقدت في واشنطن العاصمة في مارس/ آذار 2013، والتي أدت إلى وضع مجموعة منفصلة من الممارسات الحسنة. وتهدف هذه الممارسات الحسنة إلى إكمال تلك الواردة في مذكرة أنقرة وكذلك عمل قوة المهام التنفيذية للأمم المتحدة والهيئات التابعة لها لمكافحة الإرهاب.

خلفية

تتطلب مكافحة التطرف العنيف نهجاً متعدد الأوجه، حيث يمكن لعوامل مختلفة أن تدفع إلى التطرف العنيف. الشرط الأساسي لوجود سياسة فعالة موجهة نحو تحقيق النتائج لمكافحة التطرف العنيف هو فهم تعقيد التطرف العنيف، وهذا يتطلب جهداً مشتركاً على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

لمعظم جماعات العنف المتطرف سماتها الخاصة الثقافية والنفسية، والهيكلية، والتي تلعب دوراً هاماً في عملية التطرف، وبعبارة أخرى فإن السياق الذي ينتج الإرهاب ينطوي على مزيج معقد من العوامل التاريخية والسياسية والعرقية والثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى عوامل مختلفة أخرى، وعلى هذا النحو، يشكل تحديات متعددة ومتغيرة للحكومات.

يمكن للحسابات الخاطئة أو التفسيرات الخاطئة أثناء تنفيذ سياسة مكافحة التطرف العنيف أن تكون ذات نتائج عكسية، وهذه الحسابات الخاطئة يمكن استغلالها من قبل الإرهابيين والمنظمات الإرهابية. ليس هناك نهج واحد يناسب الجميع في مكافحة التطرف العنيف. تضع كل دولة قدراتها الذاتية وهيكلها واحتياجاتها بعين الاعتبار عند تصميم البرامج والسياسات. ومع ذلك، أظهرت التجارب أن الحوار التعاوني والبناء بين المجتمع والوكالات الحكومية، بما في ذلك على مستوى البلدية، هو شرط أساسي للنجاح في مكافحة التطرف العنيف. وينبغي على وكالات الحكومة توفير بيئة تسمح لأطراف مختلفة من المجتمع - على سبيل المثال، قادة المجتمع، ووسائل الإعلام، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص - بالتعاون في برامج واستراتيجية مكافحة التطرف العنيف. والأهم من ذلك، وبينما يكون دور الحكومة حاسماً، ينبغي أن تشمل استراتيجية مكافحة التطرف العنيف "نهجاً كاملاً من المجتمع"، بدلاً من نهج يقتصر على القطاعات الحكومية. ويمكن الحصول على نتائج أكثر فعالية بتمكين المجتمع المدني من النضال ضد التطرف العنيف، حيث أن التعاون الحكومي مع الشركاء غير الحكوميين يجلب المزيد من الموارد لهذه الجهود.

I. تحديد المشكلة

الممارسة الحسنة 1: كل دولة تحتاج في البداية إلى فهم طبيعة التطرف العنيف. ينبغي أن تحدد الدول الظروف المؤدية إلى التطرف العنيف وتقييم احتياجاتها الخاصة، وأهدافها، وقدراتها قبل وضع و / أو تصميم أي برنامج مكافحة ذي صلة بالتطرف العنيف.

أصبح فهم عملية التطرف واحداً من النقاط الأكثر أهمية في الاستجابة للعنف والتطرف ومنع الأفراد من السير على طريق العنف أو أن يصبحوا أعضاء في منظمة إرهابية. الخطوة الأولى لوضع سياسة أو برنامج أو استراتيجية فعالة لمكافحة التطرف العنيف هو أن يكون هناك فهم متعمق لهذه العملية.

الممارسة الحسنة 2: ينبغي أن تستند الاستراتيجيات المتعلقة بمكافحة التطرف العنيف على التحليلات العلمية.

غالباً ما يكون التطرف والاستقطاب في التطرف العنيف ظاهرة محلية؛ وتختلف الظروف المؤدية إلى التطرف العنيف والمناطق / المجتمعات المستهدفة، والمجموعات السكانية المعرضة للخطر من بلد إلى بلد - وحتى داخل البلد الواحد. ومن أجل وضع إستراتيجية فعالة استجابة لمواجهة التطرف العنيف، من المهم أولاً تحديد المشكلة والتركيز على الفئات الرئيسية أو مجالات التركيز باستخدام معلومات من مصادر مختلفة. إن سيل المعلومات الصادرة من الوكالات الحكومية وأجهزة الاستخبارات أمر بالغ الأهمية بشكل واضح، ولكنه قد لا يكون كافياً لتحديد مدى المشكلة. يمكن للدراسات الميدانية العلمية أو المسوحات الاستقصائية التي تقوم بها المؤسسات الأكاديمية أو البحثية أن تساعد على استكمال الصورة في فهم البنية الفعالة للجماعات المتطرفة العنيفة والتهديدات الجديدة الناشئة. من المرجح أن تدفق المعلومات من مصادر متعددة يمكن الدول من تطوير فهم أعمق للمشكلة.

الممارسة الحسنة 3: ينبغي لأي برنامج لمكافحة التطرف العنيف تجنب ربط التطرف العنيف مع أي دين، أو ثقافة، أو مجموعة عرقية، أو قومية أو عرق.

سيؤدي النهج الإثني نحو التطرف العنيف إلى الحد من رؤى أولئك المسؤولين عن وضع استراتيجيات مكافحة التطرف العنيف. وإن ربط برنامج مكافحة التطرف العنيف مع دين معين، أو ثقافة، أو مجموعة عرقية، أو قومية، أو عرق معين قد يؤدي إلى تفتير الأعضاء الحقيقيين في المجتمع المحلي الذي يكون تعاونهم مهماً لتحقيق نجاح البرنامج.

الممارسة الحسنة 4: يجب أن يتم تقييم كل مجموعة متطرفة عنيفة على حدة، حيث أن النهج الموحد للجميع لا يعمل في حالة التطرف العنيف. وبالتالي، ينبغي أن تكون الردود والمداخلات خاصة بفئة معينة.

ويمكن للدول أن تواجه أنواعاً مختلفة من التطرف العنيف، وينبغي أن تعترف بأن كل شكل يمتاز بخصائص فريدة ومشاركة أيضاً. وينبغي لأي سياسة أو برنامج لمكافحة التطرف العنيف الأخذ بعين الاعتبار هذه الاختلافات والتشابهات. ينطوي التطرف على مراحل مماثلة، بغض النظر عن أيديولوجيات الجماعات المتطرفة العنيفة.

الممارسة الحسنة 5: يمكن لا اعتبار أن التطرف العنيف مجرد مشكلة أمنية أن يكون مضللاً. إنها مشكلة متعددة الأوجه تتطلب رداً تأديبية ومؤسسية متعددة.

ينطوي التعامل مع التطرف العنيف على مجموعة واسعة من المجالات، بما في ذلك علم النفس وعلم الاجتماع والعلوم السياسية، والتعليم، والسياسة العامة، والإدارة، فضلاً عن سياسة الإعانات. إن هذه الحقول مترابطة، أما الظروف الشائعة المؤدية إلى التطرف العنيف - مثل المظالم الحقيقية أو المتخيلة، والإذلال الجماعي أو الشخصي، وعدم المساواة والظلم والبطالة والاستبعاد من المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية - فهي عادة خارج نطاق النهج الأمني التقليدي وتتطلب مجموعة عريضة من الاستجابات.

II. النهج المتعدد الوكالات داخل الدولة

الممارسة الحسنة 6: إن تطوير فهم مشترك لطبيعة التطرف العنيف فيما بين الوكالات الحكومية والجهات الفاعلة غير الحكومية هو عنصر حاسم في أي برنامج ناجح يستهدف التطرف العنيف.

إن اشترك الوكالات متعددة في وضع وتنفيذ برامج مكافحة التطرف العنيف هو الجانب المعقد في مكافحة التطرف العنيف. وإن وضع وتنفيذ نهج "كامل من الحكومة" يمكن أن يكون أحياناً عملية مضيئة. قد تؤدي المشاريع المتكاملة إلى جهود غير حاسمة، وذلك بسبب الوعي غير المتناسق ما بين مختلف الوكالات. بالأخص، فإن الوكالات العاملة قد لا تقدر أهمية استراتيجيات الوقاية لمكافحة التطرف العنيف. وبالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك تفضيل للأنشطة التنفيذية، حيث أن هذه الأنشطة يمكن أن تعزز الاعتقاد بين الجمهور بأن الحكومة تتخذ إجراءات ضد التطرف العنيف.

الممارسة الحسنة 7: يستحسن أن تنظر الدول، بالتعاون مع الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، في اتخاذ إجراءات شاملة لمنع ومكافحة التطرف العنيف. وبالرغم من دور الحكومة الحاسم فإن الإستراتيجية التي تتضمن نهج "المجتمع بكامله" بالإضافة إلى "الحكومة بكاملها" قد تكون مؤثرة.

تتطلب معالجة الظروف المؤدية إلى التطرف العنيف إلى مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة أكثر من حاجتها إلى الوكالات الأمنية. وإن الوكالات الحكومية المختلفة هي المسؤولة عن ضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وخلق فرص عمل جديدة، والمحافظة على استقرار المجتمع، وتنظيم تدفق الهجرة، ورفع مستوى القدرة على مواجهة التطرف والاستقطاب في الجماعات المتطرفة العنيفة. حتى الحكومات قد تفشل في التعامل مع تلك القضايا. تستفيد الحكومات ومؤسساتها من إنشاء أو تكثيف العمل بالمعلومات مع الجمهور وذلك لغرض شرح الجهود التي تقوم بها سلطات الدولة بشكل فعال لمواجهة

التطرف العنيف بالإضافة إلى العواقب المؤذية المتعلقة به. ولكن مع ذلك فإن الجهود التي تقوم بها الحكومة قد لا تكون كافية لتحقيق برنامج ناجح لمكافحة التطرف العنيف. ويمكن تشجيع مجموعة من الجهات الفاعلة بما في ذلك المجتمع المدني (على سبيل المثال، الشركاء الدوليين والمحليين والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدينية والجامعات والمجتمعات المحلية) للمشاركة في هذه الجهود ضمن الإطار القانوني و/ أو السياسة المناسبة. وقد تستفيد الدول من الأصوات الإيجابية التي تنطلق من مجموعات مختلفة في أي مجتمع محلي معين لمواجهة العقبات التي قد يواجهها برنامج مكافحة التطرف العنيف في عملية التنفيذ.

الممارسة الحسنة 8: ، تصبح آلية التنسيق التشغيلية ذات أهمية حيوية لتنفيذ إستراتيجية ناجحة لمكافحة التطرف العنيف .

إن التنسيق الفعال بين الوكالات الحكومية، وكذلك بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية ذات المصلحة، أمر بالغ الأهمية لنجاح تنفيذ أي برنامج مكافحة التطرف العنيف. في غياب التنسيق الفعال بين الوكالات ذات الصلة، قد تحول أنشطة وكالة واحدة دون جهود وكالة أخرى لتحقيق أهدافها المتوقعة. ومن أجل التصدي بفعالية للتطرف العنيف، يمكن للدول بالإضافة إلى ضمان الأطارات القانونية و/ أو السياسة اللازمة النظر في إنشاء آليات تنسيق عملية بين جميع الجهات الرسمية ذات الصلة.

الشراكات بين القطاعين العام والخاص

الممارسة الحسنة 9: يمكن للمجتمع المدني المساهمة في جهود مكافحة التطرف العنيف من خلال تقديم روايات ورسائل ضد العنف، بالإضافة إلى تقديم وسائل بديلة وغير عنيفة للوصول إلى الأهداف المشتركة، وتعزيز التنوع المؤسسي، الذي يولد التفاهم المتبادل باعتباره حصناً ضد التطرف العنيف.

تحاول الدول في الكثير من الأحيان إرسال رسائلها إلى المجتمعات المحلية التي يمكن أن تكون بمثابة أرضية خصبة للتطرف العنيف. ومع ذلك، فغالباً ما لا يتم قبول هذه الرسائل الحكومية على النحو المنشود. وغالباً ما تنتظر الجماعات المتطرفة إلى الحكومات على أنها أحد جوانب الصراع. ومن أجل الوصول إلى قلب المجتمع المحلي و/أو الجماعات المتطرفة العنيفة، على الدول، انسجاماً مع قوانينها الوطنية ذات الصلة، أن تنتظر في العمل مع مجموعات المجتمع المدني و/ أو مع الأفراد الذين غالباً ما طوروا علاقات قوية مع المجتمعات المحلية المعنية.

الممارسة الحسنة 10: ومن الأهمية بمكان بالنسبة للدول بناء الثقة في الوقت الذي تعمل فيه مع المجتمعات المحلية. وينبغي أن تكفل الدول مشاركة المجتمع المحلي الهادفة من أجل تعبئة موارد المجتمع في الأنشطة ذات الصلة بمكافحة التطرف العنيف.-

يتطلب إشراك المجتمع بشكل فعال إقامة الثقة بين الجهات الحكومية والمجتمع ككل. فوجود التوتر السابق بين بعض شرائح المجتمع والوكالات الحكومية قد يكون عائقاً كبيراً أمام تحقيق هذا الهدف. وبعد فإن الخطوة الأولى الحاسمة هي إعادة بناء الثقة التي سيتم بناؤها بالتعاون في المستقبل، وإلا، فمن المرجح أن تؤدي الجهود من أي جانب إلى طريق مسدود. قد تكون لدى المجتمعات شكوك وقد تظن أن ممثلي الحكومة يستخدمون هذه الأنشطة ببساطة لجمع المعلومات. مثل هذا الوضع يهدد نجاح الأنشطة، كما أنه يحول دون بناء الثقة بين المجتمع المحلي ذو الصلة، والوكالات التابعة للدولة. يمكن لتصور المجتمعات بأنها مرتع إرهابي محتمل أن يشكل عقبة أخرى في بناء الثقة المتبادلة بين الدولة والمجتمعات المحلية. مثل هذا التصور من شأنه أن يؤدي إلى إغلاق كافة الأبواب الممكنة للتعاون ما بين المجتمعات. لذلك، ينبغي على الدول تجنب خلق مثل هذا التصور عن طريق إرسال رسالة واضحة إلى المجتمعات المحلية أنها لا تستهدف مجتمعاتهم بسبب خصائصها الفريدة مثل العرق أو الدين، والخلفية العرقية.

لا يمكن أن تعمل وكالات الحكومة بسهولة لوحدها في المجتمعات المستهدفة حيث قد يتم قبول وجهات النظر المتطرفة العنيفة بشكل جيد، وأنه لأمر حاسم لمؤسسات الدولة أن تبني الثقة في مثل هذه المجتمعات. وينبغي لوكالات الدولة العمل مع سكان المجتمع المحلي وقادة المجتمعات المحلية لبناء الشعور بالهدف المشترك حول مكافحة التطرف العنيف. قد تعزز أجهزة الدولة البرامج والمبادرات المحلية لمكافحة التطرف العنيف عن طريق العمل كمتسرين ودعاة ومصادر للمعلومات لدعم الشبكات المحلية والشرابات على المستوى المحلي. ليس من الضروري أن تشارك أجهزة الدولة في هذه الأنشطة، ولكن يمكنها المساعدة في تنسيق الموارد، وتقديم الأموال، وتوفير التدريب.

ويمكن الإطلاع على مزيد من التفاصيل حول التواصل مع المجتمعات المحلية بشأن الأنشطة المتعلقة بمكافحة التطرف الذي يستخدم العنف، وذلك في الممارسات الحسنة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب حول التواصل مع المجتمع المحلي وخفارته كأدوات في مكافحة التطرف الذي يستخدم العنف، والتي تبنتها الدورة الوزارية العامة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في سبتمبر/أيلول 2013.

الممارسة الحسنة 11: يمكن للدول مساعدة المجتمع المدني في أنشطة مكافحة التطرف العنيف.

تعمل العديد من منظمات المجتمع المدني في مجالات مختلفة (على سبيل المثال، حقوق الإنسان، والخدمات الاجتماعية والأنشطة الثقافية)، وغالباً ما قد لا تكون على علم بأن هذه الجهود تسهم أيضاً في مكافحة التطرف العنيف. وقد لا تكون هذه المنظمات على بينة من حقيقة أنه يمكنها أن تلعب دوراً حيوياً في مكافحة التطرف العنيف. كما أنها قد تفتقر إلى الموارد الكافية. من نواحٍ أخرى، قد تكون هناك منظمات غير حكومية قوية ولا تمتلك خبرة محددة في مكافحة التطرف العنيف. يمكن للجهات الفاعلة في الدولة دعم المجتمع المدني لزيادة وعيه وقدراته في مكافحة التطرف العنيف.

الممارسة الحسنة 12: ينبغي على الدول تعزيز التسامح وتسهيل الحوار في المجتمع لبناء المجتمعات التي تقدر خلافاتها وتفهم بعضها البعض.

ومن المهم التعرف على طرق لتحفيز الحوار بين الثقافات، وبين الأديان، وبين الأعراق. قد يمكن تبادل وجهات النظر أحياناً من فهم كيف يرى الآخرون العالم. وإن خلق قنوات الحوار هو بمثابة الخطوة الأولى للمجتمعات للتعرف على بعضها البعض. وحالما تبدأ المجتمعات المختلفة بإقامة علاقات اجتماعية، فإنها قد تعترف بحقيقة أن هناك أمور مشتركة يمكن استخدامها بوصفها أرضية مشتركة لمزيد من الحوار. قد تعمل الدول أيضاً على تعزيز القيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتعددية، والحرية من خلال برامج التعليم والتوعية. ويمكن للمجتمعات المتدينة العمل معاً لتعزيز التسامح ووقف الدعم للتطرف العنيف. وكجزء من جهودها، فقد تخلق برامجاً لتبادل علماء الدين الشباب وقد توفر اجتماعات للطلاب لتعزيز الحوار والتسامح بين الأديان. وقد يتم تنفيذ مشاريع تعليمية للتوعية ضد مختلف أشكال التحامل والعداء لمنع التعصب والتمييز.

الممارسة الحسنة 13: يمكن للدول والمجتمع العمل لمساندة الأصوات التي تعارض استغلال الدين من قبل الجماعات المتطرفة العنيفة.

ليس هناك دين يشجع أتباعه على ارتكاب أعمال العنف باسمه. ومع ذلك، على مر التاريخ، فقد كانت هناك جماعات عنف متطرفة تستخدم إيمان المجتمعات كأرض خصبة للعنف. وقد ثبت أن تشجيع الأصوات المعتدلة التي تشجع على التسامح والحوار، والتفاهم المتبادل في التحدث والرصد الذاتي، بما في ذلك مع الجماعات الدينية الأخرى، هو وسيلة فعالة لقمع الخطاب المتطرف العنيف، أو للتخفيف من آثاره السلبية على الأقل.

III. المناهج الاجتماعية والاقتصادية

الممارسة الحسنة 14: يجب أن تضع برمجة مكافحة التطرف العنيف تركيزاً خاصاً على الشباب المعرضين لخطر التطرف والاستقطاب.

يشكل الشباب مورداً طبيعياً للاستقطاب من قبل الجماعات المتطرفة العنيفة. يتراوح سن الاستقطاب عادة ما بين 15 إلى 25 في العديد من الجماعات الإرهابية أو العنيفة المتطرفة. لهذا السبب، ينبغي أن تركز جهود مكافحة التطرف العنيف على الشباب. ينبغي أن ينظر إلى الشباب باعتبارهم جزءاً من الحل لمواجهة التطرف العنيف، وليس كمجرد طرف محتمل في مشكلة التطرف العنيف. عادة ما تكون لدى الشباب طاقة ورغبة في العمل والظهور، وغالباً ما يسعون إلى أن يكونوا جزءاً من شيء أكبر - ويمكن لهذه الخصائص أن تكون بمثابة الأساس لبرمجة مكافحة التطرف العنيف. وينبغي للبلدان إشراك الشباب المستهدفين كشركاء نشطين في تصميم البرامج وتنفيذها لمكافحة التطرف العنيف. كما يجب على البرمجة الشبابية لمكافحة التطرف العنيف بناء ودعم مجموعات الشباب والأقران، فغالباً ما يكون الشباب أكثر تقبلاً لأقرانهم من الكبار. وفي الوقت نفسه، ينبغي إشراك الموجهين، والأسر، والمجتمعات المحلية في هذه البرامج، وقد أظهرت الأبحاث أن الرعاية، والتوجيه المتسق هي الأصول الأكثر فعالية للتنمية الإيجابية للشباب.

تشير الأبحاث إلى أن الصفات مثل الدافع والمثابرة، والنفور من المخاطرة تنبئ بالنجاح في الحياة، ويمكن أن تبني هذه القدرات من خلال "المهارات الحياتية" بتركيز التدريب على مواضيع مثل العمل الجماعي وحل النزاعات. في الكثير من الأحيان، يُعرب الشباب الذين انضموا إلى الجماعات المتطرفة العنيفة عن الرغبة في الشعور بالانتماء والهدف، وبالتالي، يمكن لبرنامج متكامل للشباب يتناول هذه الناحية النفسية، فضلاً عن غيرها من الاحتياجات، أن يعالج أكثر من ظرف واحد يؤدي إلى التطرف والاستقطاب. وينبغي لتصميم البرامج، عند الاقتضاء، أن يأخذ في الاعتبار الاحتياجات المختلفة للشباب إزاء الشأن.

الممارسة الحسنة 15: يمكن للمؤسسات التعليمية أن تكون بمثابة منصة هامة في مكافحة التطرف العنيف.

نظراً لوصوله وصياغته للعديد من الأطفال والشباب في البلدان في جميع أنحاء العالم، يمكن للتعليم أن يكون منبراً هاماً لمكافحة التطرف العنيف. ويمكن لنظم التعليم غرس القيم والمهارات والأدوات اللازمة لنجاح الفرد في الحياة من خلال بناء مواطنين منتجين لبناء الغد. وتشير بعض الأبحاث إلى أن مهارات التفكير النقدي قد تساعد في منع التطرف لأنها توفر للطلاب القدرة على التمييز بين حجج الخطأ المطلق والصواب المطلق التي تميز أي شكل من أشكال التطرف. وفي المجتمعات المحلية المستهدفة على وجه الخصوص، قد تُشغل المناهج المدرسية والبرامج التي تركز على التربية المدنية، ومشاركة المجتمع المحلي، والعمل التطوعي الشباب المعرضين للخطر بشكل بناء وتبني إحساسهم بالارتباط بأسرهم والمجتمعات المحلية والبلدان؛ وبالنسبة للشباب المستهدفين الذين تسربوا من التعليم النظامي، أو في الحالات التي لا يسمح فيها للنساء والشابات بالذهاب إلى المدرسة، قد تكون مجالات أخرى أكثر ملاءمة لنهج مماثل على نطاق واسع.

الممارسة الحسنة 16: يمكن لتعزيز الفرص الاقتصادية بين السكان المستهدفين أن يعالج الظروف المؤدية إلى التطرف العنيف.

في حين رفضت الأبحاث الفكرة التي تقول أن الفقر يولد التطرف العنيف، يمكن للفجوة بين التوقعات والواقع في الوضع الاجتماعي والاقتصادي للفرد أن تكون ظرفاً يؤدي إلى التطرف العنيف. في أوقات أخرى، قد تزود المدفوعات المالية أو الدعم المادي المقدم من المتطرفين الذين يستخدمون العنف للأفراد و / أو أسرهم، ممن لديهم وسائل اقتصادية ضئيلة أو معدومة، إلى تزويد صفوف هذه الجماعات. واعتماداً على سياق معين، فإن برمجة دعم سبل المعيشة الاقتصادية - مثل التدريب المهني والدعم على صعيد التوظيف - قد تخفف الظروف الاقتصادية المؤدية إلى التطرف والاستقطاب ذو الصلة بالسكان المستهدفين. وسيكون من المهم تحديد الاحتياجات الخاصة الاقتصادية والقدرات والفرص لتلك المجتمعات أو السكان المستهدفين أو في تصميم مثل هذه المشاريع كي تكون ناجحة.

الممارسة الحسنة 17: يمكن للمرأة أن تكون عاملاً حاسماً بشكل خاص في جهود مكافحة التطرف العنيف المحلية.

تلعب النساء دوراً حاسماً جداً في جميع البلدان في أسرهنّ كأمهات وزوجات وأخوات، وبنات، ومقدمات الرعاية الأولية، وكذلك كمُعيلات. في كثير من الأماكن، تقدم النساء تفهماً عميقاً، وحتى إنهن يلعبن دور الذاكرة المؤسسية، في مجتمعاتهن المحلية. وعلى هذا النحو، فإن النساء يتمتعن بوضع مناسب للعمل كأصوات معروفة محلياً وذات مصداقية وصدى واسع لمكافحة التطرف العنيف. النساء قد يتمكن من التعرف على علامات التطرف ولا يشجعن هذه الظاهرة في أسرهن ومجتمعاتهن. في بعض الأماكن، قد تكون النساء أفضل العناصر الفاعلة لرفع الوعي، وبناء القدرات بين النساء في المجتمعات المحلية - وبالتالي فهن يؤديّن تأثيراً مضاعفاً في المجتمعات حيث التطرف والاستقطاب ممكن الحدوث.

IV. دور وكالات إنفاذ القانون

الممارسة الحسنة 18: ينبغي على وكالات إنفاذ القانون الاعتراف بأن إحدى القواعد الأكثر حيوية في مكافحة التطرف العنيف هي بناء الثقة مع أولئك المعرضين بصفة خاصة للتطرف والاستقطاب نحو العنف.

ينبغي لوكالات إنفاذ القانون الاستفادة من نهج توجه الشرطة نحو المجتمع المحلي للوصول إلى مراكز المجتمعات المحلية المستهدفة. وينبغي على الشرطة الموجهة نحو المجتمع والتي تعمل في المجتمعات المتنوعة أن تقدّر السياقات الثقافية المختلفة. ويجب أن تركز على أرضية مشتركة بين المجتمعات بدلاً من الاختلافات، في حين تقوم بصياغة برامج الشرطة الموجهة نحو المجتمع لبناء الثقة. وينبغي أن تهدف هذه البرامج إلى الفوز بقلوب وعقول مواطنيها - مثلما أن عملهم اليومي يحمي مواطنيهم والممتلكات، والأماكن العامة. ويمكن تعزيز شرعية الدولة عبر هذه الاتصالات الوثيقة بين رجال الشرطة وأفراد المجتمع.

الممارسة الحسنة 19: ينبغي للدول أن توفر التدريب لضباط إنفاذ القانون في المسائل المتعلقة بمكافحة التطرف العنيف.

ليس دائماً لدى ضباط إنفاذ القانون، وخاصة أولئك الذين يعملون في المناطق المحلية، فهماً جيداً للتطرف العنيف. قد يكون لديهم معرفة كافية بالعلامات المبكرة للتطرف العنيف والقليل من التدريب على كيفية الرد عليه، إن وجد. هناك حاجة إلى التدريب في المسائل ذات الصلة بمكافحة التطرف العنيف أحياناً لمساعدة العاملين في إنفاذ القانون على التعرف على مؤشرات النشاط المتطرف العنيف فيما يتعلق بالممارسات الدينية أو الثقافية. وينبغي أن يركز أحد هذه الجوانب الرئيسية لهذا التدريب على فهم وتمييز الأنماط والأنشطة الثقافية والاجتماعية والدينية التي لم يتم استخدامها لزيادة الأنشطة الإجرامية والأنشطة المتطرفة العنيفة. يمكن أن توفر التجارب والمبادرات الدولية للوقاية من العصابات مصدراً من الوسائل لصياغة هذه البرامج.